فان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري اخر رجع بالنقصان
كثوب شراه فقطعه فاطلع على عيب وليس له الرد الآن
يرضى البايع باخذه كذلك فله ذلك حتى لو باعه المشتري سقط رده
فان خاط الثوب او صبغه احمر فله الرد ويشتركان بقيمة الصبغ غير مقطوع
رجع بنقصانه وليس لبايعه ان ياخذه حتى يؤدي ثمنه الى بايعه بعد رد المشتري
عيبه لا يسقط الرجوع ولو اعتق بالملك او دبر او استولد
ثم ظهر العيب رجع وكذا ان ظهر بعد موت المشتري وان الدين
على حاله او قتل لا يرجع بشيء وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه او لبس الثوب
فخرق لا يرجع خلافا لهما وان شرى بسقا او جوز بطيخا او قثاء
او خيارا فكسره فوجده فاسدا فان كان ينتفع به رجع بنقصانه وان لا
فكل ثمنه ولو وجد البعض فاسدا او حوصل كالواحد او اثنين
في المائة صح البيع في الآخر ورجع بكل ثمنه ومن باع بشراء فرد عليه
بعيب بقضاء او بغير قضاء او بكفالة او بينة رده على بايعه الاقدم ولو قبل هو رضا
لا يرده عليه ومن قبض ما شراه ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه
ولكن يرهن او يحلف بايعه فان قال شهودي غيب دفع ان حلف
بايعه ولزم العيب ان كل ومن باع اباق مشتريه يرهن او يحلف
انه ابق عنده ثم يحلف بايعه بالله لقد باعه وسلمه وما ابق قط

او بالله ما لك قبله حق الرد عليك بوجه من الوجوه الذي يدعي او بالله ما ابق عندي قط
لا بالله لقد باعه وسلمه هذا العيب او لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب
العيب وفي اباق الكبير يحلف بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال
عدم بينة المشتري على اباقه عند البايع انه قائم بعد
انه ابق عنده واختلفوا على قول الامام فان كل على قولهما حلف
ثانيا كما مر ولو قال بايعه بعد التقايض بعت هذا مع اخر وقال كل
وحده فالقول له ولو تفاسخا بعد البيع واختلفا في المقبوض
فلو اشترى عبدين صفقة واحدة وقبض احدهما ووجد بالمقبوض
او بالآخر عيبا فرضيهما معا او اخذهما معا او ابرد المعيب وحده
الآن ظهر العيب بعد قبضهما ولو وجد بعض المكيل او الموزون
معيبا بعد القبض رد كله او اخذه وقيل ان لم يكن هلك في حالة
والا فهو كالعبدين ولو استحق بعضه بعد القبض ليس له رد ما
بقي بخلاف الثوب والمتاع المعيب بعد اوبه العيب ورد كله
رضي ولو ركب طرده او وسقه او شرى علفه والابد لمنه فا
ولو قطع المبيع بعد قبضه او قتل بسبب عند البايع رده واخذ ثمنه
وان الرجع بغير بايعه كونه سارقا وغير سارقا او قاتلا وغير
قاتل ان لم يعلم بالعيب عند الشراء والا فلا ولو تدا او التقا